

عملية خلق النقود

تعتبر الودائع، على اختلاف أنواعها، من أهم موارد البنوك التجارية التي تمكنها من تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، باعتبارها أهم استخدامات أو استثمارات البنوك لما يتوفر لها من أرصدة نقدية. وفي هذا الجزء نتعرف أولاً على كيفية تأثير القروض المصرفية على عرض النقود في الاقتصاد القومي.

١ البنوك وخلق النقود

تؤثر البنوك على أداء الاقتصاد القومي من خلال قدرتها على التأثير على عرض النقود من خلال خلق النقود أو الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض. وقبل أن نبحث في عملية خلق النقود، لا بد من التعرف على مكونات عرض النقود وفقاً للمقاييس المختلفة للنقود. يقصد بعرض النقود (Money Supply) كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في وقت معين. وتستخدم البنوك المركزية عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود، وهناك ثلاثة مقاييس رئيسة لعرض النقود وهي:

$$M_1 = C + D$$

$$M_2 = M_1 + SD_{SR}$$

$$M_3 = M_2 + SD_{LR}$$

حيث أن (C) النقد المتداول خارج البنوك، و(D) الودائع تحت الطلب، و (SD_{SR}) ودائع ادخارية قصيرة الأجل و (SD_{LR}) ودائع ادخارية طويلة الأجل.

٢ عملية خلق النقود

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة (Derived Deposits) من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطات نقدية فائضة، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي. ولتوضيح آلية خلق النقود وتأثيرها على عرض النقود وكيفية تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال، نستعين بمثال مبسط في ظل الافتراضات الأربعة التالية :

أولاً، أن عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة أو من خلال بنك وحيد في الاقتصاد.

ثانياً، التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي. (ولنفترض أنها 5% من مجموع الودائع)، وعدم احتفاظها باحتياطات إضافية أخرى.

ثالثاً، تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الإقراض الكامل، الذي تتساوي عنده الاحتياطات الكلية والاحتياطات القانونية وتكون الاحتياطات الفائضة مساوية للصفر، مع افتراض أن هناك طلباً على القروض يكفي لاستيعاب كل ما تقدمه البنوك من قروض.

رابعاً، يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الآخرين بشركات مسحوبة على حساباتهم الجارية (Current Accounts)، ولا يحتفظون بأي أرصدة نقدية خارج البنوك، أي ليس هناك نقد متداول.

مثال مشابه لما هو موجود بالملخص

٣ اثر التسريبات النقدية

يعتبر الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية تسرباً نقدياً يحد من قدرة هذه البنوك على التوسع المطلق في منح القروض والإضافة إلى الاحتياطي القانوني، هناك تسرب نقدي آخرى على الصعيد العملي التي من شأنها تقليل قدرة البنوك على خلق الودائع أو النقود الائتمانية ومن أهم هذه التسريبات هي:

أولاً، تسرب العملة المتداولة (Currency Leakage)، حيث يفضل الأفراد والمنشآت الاحتفاظ ببعض النقد السائل لمواجهة المدفوعات الجارية اليومية. ثانياً، احتفاظ البنوك باحتياطيات إضافية، تفوق الاحتياطي القانوني المقرر من قبل البنك المركزي، كإجراء احترازي لمواجهة السحوبات الكبيرة في بعض المواسم والأعياد.

وتؤدي مثل هذه التسريبات إلى تقليص حجم مضاعف النقود، وبالتالي انخفاض الحد الأقصى للتوسع في الإقراض، ومن ثم التقليل من فاعلية تأثير البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي.

نقد افترضنا في مثالنا السابق أن أفراد المجتمع لا يحتفظون بأي نقود للتداول خارج البنوك، ولذلك يكون عرض النقود مساوياً لإجمالي الودائع في البنوك، ويكون التغير في الودائع مساوياً للتغير في عرض النقود. لذلك، وجدنا في المثال أن باستطاعة البنوك زيادة عرض النقود بمقدار عشرين ضعفاً من مقدار الاحتياطي النقدي المتوفر لديها. فإذا انتقلنا إلى عالم الواقع، نجد أن الأفراد يحتفظون عادة بسنة تتراوح بين 3-5% من حجم ودايعهم في البنوك في شكل نقود سائلة خارج النظام المصرفي، وتمثل نقود الودائع نحو 95-97% من عرض النقود. ويعكس هذا مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في التأثير في عرض النقود، وبالتالي في مستوى أداء الاقتصاد، خاصة إذا ما عملنا أن الودائع المشتقة الناتجة عن القروض تمثل بين 80-90% من مجموع الودائع المصرفية.

ولإضفاء المزيد من الواقعية للنموذج المبسط الذي تناولناه في الجزء السابق، دعنا نعرف القاعدة النقدية (Monetary Base-MB)، حيث

$$MB = TR + C \quad \text{أن:}$$

و (TR) هي مجموع احتياطات البنوك التجارية سواء لدى البنك المركزي أو في صناديقها، و (C) ترمز للنقد المتداول خارج النظام المصرفي. فإذا افترضنا أن البنوك مجتمعة تحتفظ بالنسبة (e) من مجموع الودائع كاحتياطي زائد، وأن الجمهور يحتفظ بالنسبة (c) من ودائعهم كعملة متداولة خارج البنوك، وأن نسبة الاحتياطي القانوني هي (rr).

في هذه الحالة سنجد أن بالإمكان حساب التغيير في عرض النقود باستخدام الصيغة المتكاملة التالية:

$$\Delta M^s = \left[\frac{1+c}{(rr+e+c)} \right] \times \Delta MB$$

في الصيغة أعلاه، الكسر بين القوسين يعرف بمضاعف عرض النقود، وهو أقل قيمة من المضاعف في النموذج السابق البسيط، نتيجة لإضافة التسربات النقدية. ومن المضاعف أعلاه نجد أن التغيير في عرض النقود الناتج عن تغير معين في حجم القاعدة النقدية، يتناسب عكسياً مع كل من نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة الاحتياطي الزائد التي يحددها البنك ونسبة النقد المتداول التي يحددها الجمهور. فلم يعد البنك المركزي يتحكم تماماً في قيمة المضاعف كما كان الحال بالنسبة للمضاعف البسيط.

وبافتراض ثبات نسبة الاحتياطي القانوني، ونسب التسرب سواء كان في شكل نقد متداول أو احتياطيات زائدة، نجد أن البنك المركزي بإمكانه تغيير عرض النقود مباشرة عن طريق تغيير حجم القاعدة النقدية (MB)، من خلال بيع أو شراء السندات الحكومية في السوق المفتوح، كما سيأتي لاحقاً. فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني هي 10%، ونسبة الاحتياطيات الإضافية هي 0.2%، ونسبة العملة المتداولة هي 0.5%، وأراد البنك المركزي زيادة عرض النقود بمقدار 30 بليون دينار، لأمكن حساب الزيادة المطلوبة في القاعدة النقدية باستخدام الصيغة أعلاه حيث نجد أن:

$$30 = \left[\frac{1 + 0.005}{(0.10 + 0.002 + 0.005)} \right] \times \Delta MB$$

الفصل الثامن – البنوك التجارية التقليدية

$$30 = \left[\frac{1.10}{0.1007} \right] \times \Delta MB$$

$$\Delta MB = \frac{30}{9.98} = 3.006 \quad \text{بليون دينار}$$

كذلك، تعتمد قدرة البنوك التجارية على خلق النقود على فرضية أساسية هي رغبة هذه البنوك في الإقراض، وكذلك رغبة الأفراد والمنشآت في الاقتراض من البنوك. أما في الحياة العملية، فإننا نجد أن رغبة البنوك في الإقراض قد تتغير حسب الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في القطر، وخاصة مدى التفاؤل تجاه مستقبل الاقتصاد. هذا بالإضافة إلى الاعتبارات الداخلية للإدارات ذاتها. ومن هنا جاءت ضرورة تدخل البنك المركزي لتنظيم وإدارة عرض النقود من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٤ البنوك التجارية والاستقرار التجاري

تميل البنوك التجارية في فترات الانتعاش الاقتصادي إلى التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية إلى أقصى حد ممكن لغرض زيادة أرباحها، وتكون البنوك في هذه الحالة مدفوعة بالأجواء المتفائلة التي تسود الاقتصاد القومي في هذه الفترات، حيث تقل مخاطر عدم وفاء العملاء بسداد ديونهم في المواعيد المتفق عليها، وذلك بحكم توفر فرص استثمارية مربحة. إلا أن الاندفاع غير المنضبط للبنوك في سياستها الائتمانية خلال فترات الانتعاش الاقتصادي قد يعرضها إلى بعض المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث تراجع مفاجئ في النشاط الاقتصادي، وبالتالي تعثر الدائنين عن سداد

قروضهم . هذا بالإضافة إلى مخاطر زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي بصورة كبيرة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي.

أما في فترات الركود الاقتصادي، فتسارع البنوك إلى تحصيل قروضها وتقليل منح قروض جديدة، وذلك لتجنب المخاطر الناتجة عن احتمال زيادة حدة الركود الاقتصادي، وبالتالي عدم قدرة العملاء عن سداد ديونهم. إلا أن المبالغة في اتباع هذه السياسة المتشددة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية خلال فترات الركود الاقتصادي، تعنى أن البنوك التجارية تسهم بصورة غير مباشرة في زيادة حدة الكساد الاقتصادي.

يتضح مما تقدم، أن البنوك التجارية يمكن أن تسهم من خلال مستوى نشاطها الائتماني في حدة التقلبات الاقتصادية، حيث أن اندفاعها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، دون المطالبة بضمانات كافية لحماية مصالحها، في فترات الانتعاش الاقتصادي، واتباعها سياسة اقرضية متشددة خلال فترات الركود الاقتصادي تؤدي إلى زيادة حدة التقلبات الاقتصادية بدلاً من تقليلها. لذلك، تبرز أهمية دور البنوك المركزية في الإشراف على نشاط البنوك التجارية وتوجيه نشاطها بما يخدم أهداف السياسة النقدية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.